الصباح الدولية
15
العدد 3318 - السنة الحادية عشرة
الجمعة 8 رجب 1440 - الموافق 15 مارس 2019
Friday 15 March 2019 - No.3318 - 11 th Year

جلسة مغلقة في مجلس الأمن الدولي حول اليمن

الحكومة اليمنية: لا مفاوضات جديدة قبل تنفيذ الحوثيين اتفاق ستوكهولم

مراسم توقيع اتفاق ستوكهولم بين الحكومة الشرعية والمتمردين

أفراد من قبائل حجور بمديرية كشر محافظة حجة

عواصم – «وكالات»: اجتمع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في جلسة مغلقة الأربعاء مع مبعوث المنظمة الدولية إلى اليمن في محاولة لإنقاذ اتفاق الهدنة المتعثر ولإنهاء الحرب.

اتفقت الحكومة اليمنية وحليفتاها السعودية والإمارات في محادثات مع المتمردين الحوثيين قبل حوالي شهر على بدء إعادة انتشار القوات المتمركزة في مدينة الحديدة المضطربة، لكن لم ينفذ أي من الخطوات المتفق عليها على الأرض.

وأبلغ مبعوث الأمم المتحدة مارتن غريفيث، المجلس في 19 فبراير بأن المرحلة الأولى من الانسحاب «ستحدث في الأيام التالية، على أن يمثل ذلك الخطوة الملموسة الأولى نحو وقف التصعيد».

وقال دبلوماسيون بالأمم المتحدة إن الحوثيين يرفضون الانسحاب من ميناءي الصليف ورأس عيسى على النحو المتفق عليه.

وانضم الجنرال مايكل لولیسغارد الذي يرأس بعثة جديدة للأمم المتحدة لمراقبة إعادة الانتشار من الحديدة إلى غريفيث لاطلاع المجلس على آخر المجريات.

وقبل اجتماع المجلس، التقى المبعوث مع سفراء الولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا، والصين، وروسيا، وهم الأعضاء الدائمون في المجلس.

وأمس الثلاثاء، قال سفراء الدول الخمس في اليمن إنهم «قلقون للغاية» من تأخر تنفيذ اتفاق ستوكهولم، وأعربوا عن دعمهم لجهود الأمم المتحدة لـ «ضمان أن يتم في أقرب وقت ممكن تنفيذ الترتيبات» لإعادة نشر القوات من الميناءين ومن مدينة الحديدة.

وقال السفراء إن الانسحاب يجب أن يبدأ «دون مزيد من التأخير».

من ناحية أخرى قال وزير الإعلام اليمني معمر الإرياني إن حكومته لن توقع أي اتفاقات ولن تدخل أي مشاورات جديدة، قبل يلتزم الحوثيون بتنفيذ الاتفاقات المعلنة في استوكهولم.

وأضاف الإرياني، وفق ما نقل موقع «عدن تايمز» اليمني الأربعاء، أن «الحكومة اليمنية قدمت كل التنازلات الممكنة من أجل الوصول إلى السلام الشامل، والعادل الذي يضمن عدم تكرار ما قامت به الميليشيات الحوثية من انقلاب على السلطة».

وقال الإرياني في مؤتمر صحافي بالعاصمة الأردنية عمان: «لن نعقد أي اتفاقات أو مشاورات جديدة إلا بعد أن تلتزم هذه الميليشيات بتنفيذ الاتفاقات التي وقعت في اتفاق استوكهولم»، وهي التي لم تنفذ أي «بند من بنوده».

و قال وزير الإعلام اليمني، معمر الإرياني، إن إيران تستخدم ميليشيات الحوثيين، للضغط على المجتمع الدولي وتخفيف القيود الدولية عليها.

وفي تصريحات على هامش زيارته للعاصمة الأردنية عمان، استبعد الإرياني التزام الحوثيين باتفاق استوكهولم والاتفاقات حول الأسرى التي جرت في الأردن.

واكد الإرياني ضرور تصنيف ميليشيا الحوثي جماعات إرهابية، بسبب الجرائم التي ارتكبتها ضد المواطنين، والإبادة الجماعية للمدنيين العزل.

وقال الإرياني إن الميليشيا تربي جيلاً على الأفكار الإرهابية، محذراً مما اعتبره قنبلة موقوتة قد تنفجر بوجه العالم أجمع.

وسبق للإرياني أن عقد مؤتمراً صحفيا في السفارة اليمنية، قال فيه «إن ما أقدمت عليه جماعة الحوثي من إرهاب في اليمن، آخره في منطقة حجور، تحد صارخ للقانون الدولي الإنساني، والأمم المتحدة، والمجتمع الدولي، وقرارات مجلس الأمن».

وطالب الوزير، الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بموقف قوي ضد الانتهاكات الحوثية التي طالت الجميع، وتشكيل لجنة للوقوف على جريمة الحوثيين في حجور، وإعلان هذه المنطقة «منطقة منكوبة»، داعيا الهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان إلى القيام بواجبها لوقف مجازر

■ الأرياني : إيران تستخدم الحوثي لتخفيف العقوبات الدولية
■ منظمات حقوقية: ممارسات ميليشيا الحوثي في حجور «جرائم حرب»

الحوثيين، والتدخل لحماية النساء، والأطفال، والضعفاء.

من جانب آخر رصدت منظمات حقوقية يمنية نحو 8 آلاف جريمة ارتكبتها ميليشيات الحوثي الموالية لإيران ضد سكان قبائل حجور في مديرية كشر شمال محافظة حجة الحدودية خلال شهرين، داعية إلى عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن لحماية المدنيين من البطش الحوثي، واصفة تلك الممارسات بأنها ترقى إلى جرائم حرب؟

وبحسب ما ذكرته صحيفة «الشرق الأوسط»، أمس الخميس، كشفت المنظمات الحقوقية اليمنية عن تلك الجرائم خلال وقفة تضامنية في مدينة مأرب أمس، بحضور ناشطين، ومندوبي المنظمات الحقوقية ومهتمين من وسائل الإعلام المحلية والدولية.

وتحدث ممثلو المنظمات الحقوقية عن حجم الممارسات والانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها ميليشيات الحوثي المسلحة، وقالوا إنها ترقى إلى جرائم حرب، مستغربين مما وصفوه بـ«الصمت السلبي» من قبل المنظمات الحقوقية والإنسانية المحلية والدولية عن تلك الجرائم، التي طالت المدنيين والنساء والأطفال في المنطقة.

ودعت المنظمات الحقوقية في بيان لها إلى إدانة الجرائم التي ارتكبتها ميليشيات الحوثي مطالبة الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان والمنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان بالقيام بواجبها القانوني والأخلاقي؛ وإدانة هذه الجرائم والضغط على ميليشيات الحوثي لوقف عمليات الإبادة الجماعية ومعاقبة مرتكبيها.

وطالبت المنظمات الحقوقية بعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن الدولي تخصص لمناقشة الوضع الكارثي في حجور واتخاذ قرارات دولية تلزم الميليشيات الحوثية بوقف عمليات الإبادة والإعدامات الجماعية، وتوفير الرعاية الصحية للجرحى، ووقف عملية الاختطافات، والإخفاء القسري، ونهب وإحراق ممتلكات المواطنين.

وحض البيان المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة مارتن غريفيث على القيام بواجبه القانوني والأخلاقي في إدانة هذه الجرائم ومغادرة مربع سياسة الترضية وغض الطرف تجاه انتهاكات ميليشيا الحوثي.

كما دعا البيان المنظمات الدولية العاملة في المجال الصحي ومنها الصليب الأحمر الدولي إلى القيام بواجبهم من خلال علاج الجرحى وتوفير الحماية الخاصة لهم بما يضمن عدم اختطاف ميليشيات الحوثي لهم من المستشفيات والمستوصفات التي يتلقون العلاج فيها، ونقل الحالات التي تحتاج إلى علاج في الخارج.

واشارت المنظمات المشاركة في الفعالية التضامنية إلى أن الحصيلة الأولية تشير إلى أن حالات الانتهاكات التي ارتكبتها الميليشيات الحوثية بحق أبناء مديرية كشر خلال شهرين بلغت 7921 حالة انتهاك، بينها: 205 حالات قتل، بينهم 20 طفلاً و30 امرأة، حيث تنوعت بين الإعدام المباشر والإعدامات الجماعية والقصف بالأسلحة الثقيلة بما فيها الصواريخ الباليستية على المنازل بمن فيها من النساء والأطفال، بالإضافة إلى استخدامهم دروعاً بشرية.

وأوضحت المنظمات الحقوقية اليمنية في بيانها أن الميليشيات قامت بتفخيخ وتفجير وإحراق 150 منزلاً، منها 75 منزلاً دمرت بالكامل بعد نهب محتويات معظم تلك المنازل وكذا إحراق وتفجير أكثر من 35 شاحنة تستخدم لنقل المياه.

وذكر البيان الحقوقي أن عدد الجرحى بلغ 480 جريحاً، منهم 60 امرأة، و30 طفلاً في حين بلغ عدد المختطفين والمخفيين قسرياً 170 بعضهم اختطفوا وجراحهم تنزف دون تقديم الخدمات الإسعافية لهم. وقالت المنظمات اليمنية الحقوقية إن حالات التهجير القسري في حجور بلغت 1650 حالة في حين بلغ عدد الأسر النازحة أكثر من 5 آلاف أسرة في الوقت الذي سيطرت فيه الميليشيات الحوثية 186 مزرعة، وقامت بإتلاف 45 مزرعة أخرى.

الرئيس العراقي: نحرص على تعزيز التعاون مع السعودية

الرئيس العراقي برهم صالح

بغداد – «وكالات»: أكد الرئيس العراقي برهم صالح أمس الخميس، أن بلاده تسعى إلى تقريب وجهات النظر بين دول المنطقة لتحقيق الاستقرار فيها والابتعاد عن النزاعات والصراعات العبثية.

وأضاف صالح، خلال استقباله وزير التجارة والاستثمار السعودي ماجد القصبي والوفد المرافق له، إن «العراق حريص على تعزيز آفاق التعاون الاقتصادي والتجاري مع السعودية لما فيه مصلحة الشعبين الشقيقين وخلق منظومة من المصالح الاقتصادية المشتركة مع المملكة ودول المنطقة عموماً».

وأكد صالح أن «بغداد تتطلع بأن تكون ساحة لتلاقي مصالح الأشقاء والأصدقاء وبما يحقق الرفاهية والتقدم لشعوب المنطقة».

وأشاد بـ«حرص المملكة في الانفتاح على العراق وسعيها الجاد لتعزيز الروابط الأخوية بين الشعبين الشقيقين».

ومن جانبه، أعرب القصبي عن رغبة السعودية بتوسيع آفاق التعاون الاقتصادي وتسهيل عملية التبادل التجاري من خلال تفعيل وتنشيط المنافذ الحدودية وتعزيز الشراكة بين البلدين.

من ناحية أخرى أعلن قائد شرطة نينوى، العميد حمد الشامس، الأربعاء، اعتقال 26 عنصراً من تنظيم داعش، بينهم 8 يحملون جنسيات عربية في أحياء متفرقة من الساحل الأيمن بالموصل شمال بغداد.

وقال الشامس إن «قيادة شرطة نينوى نفذت اليوم عملية أمنية في أحياء الإصلاح الزراعي، وتموز، وقرية احليلة، ومنطقة حمدون الغربية غربي الموصل، أسفرت عن اعتقال 26 داعشياً بينهم سبعة سوريين، ومصري واحد، واقتادتهم إلى مقر قيادة عمليات شرطة نينوى للتحقيق معهم، وتقديمهم للقضاء العراقي».

وأشار الشامس إلى أن «من بين السوريين السبعة مسؤول تنظيم داعش في الساحل الأيمن المدعو أبو رافت السوري».

من جهة أخرى أفاد مسؤول في قيادة شرطة محافظة نينوى العراقية، أمس الخميس، بمقتل ثلاثة من أبناء الحشد العشائري السني في هجوم شنه عناصر من داعش على إحدى قرى جنوب الموصل 400 كلم شمال بغداد.

وقال المقدم ليث عزيز إن «ثلاثة من عناصر الحشد العشائري السني قتلوا اليوم خلال أداء واجبهم في قرية مهانا داخل ناحية القيارة، 60 كلم جنوب الموصل، بعد أن تعرض لهم مسلحون مجهولون يستقلون عجلة وفتحوا نيران أسلحتهم الخفيفة عليهم، قبل أن يلوذوا بالفرار إلى جهة مجهولة».

يأتي هذا الهجوم بعد ساعات من إحراق عجلة قائد في الحشد العشائري السني المناهض لتنظيم داعش شمال مدينة الموصل.

وتشهد مناطق محافظة نينوى وخاصة القريبة من الحدود السورية غرب الموصل نشاطاً لعناصر تنظيم داعش الذين ينفذون عمليات ضد القوات الأمنية والمدنيين، وذلك رغم إعلان الحكومة العراقية قبل أكثر من عام القضاء على تنظيم داعش عسكرياً.

المعارضة تطالب النواب بالانسحاب من البرلمان

رئيس وزراء الجزائر: الحكومة الانتقالية ستضم جميع القوى السياسية

رئيس الوزراء الجزائري المكلف نور الدين بدوي

الجزائر – «وكالات»: دعا رئيس الوزراء الجزائري المكلف نور الدين بدوي، أمس الخميس، القوى السياسية في الجزائر إلى إقامة دولة قانون جديدة، مشيراً إلى أن تأجيل الانتخابات الرئاسية جاء استجابة لإرادة الشعب، مؤكداً أن الحكومة الجديدة المقبلة ستتولى السلطة لفترة قصيرة، كما ستكون حكومة تكنوقراط، وستشهد مساهمة كل القوى السياسية، بمن فيهم الشباب.

وأضاف بدوي في مؤتمر صحافي، أنه «من الواجب التحلي بالرصانة والعمل بهدوء»، لافتاً إلى أن «هناك تجاذبات تعرقل الوصول إلى الطرق السليمة لحل الخلافات».

وبين أن الرئيس بوتفليقة تفهم احتجاجات الشارع الحضارية.

وتابع قائلاً: إن «الوضع العام في البلاد يشهد ظرفاً حساساً، مؤكداً أنه «يجب العمل يداً واحدة لجزائر قوية، لأنها أمانة في أعناقنا جميعاً».

وأوضح بدوي: «سنبدأ بوضع الآليات اللازمة للندوة الجامعة مباشرة بعد تشكيل الحكومة»، مؤكداً أن الحكومة ستكون مفتوحة للجميع.

وأضاف: «أتعهد بالعمل بصدق ولأن أكون في مستوى تطلعات المواطنين»، مشيراً إلى أنه «متأكد بأنني سأجد كل الدعم من جميع الأطراف لتحقيق طموحات شعبنا».

ويأتي تعهده بعد أن قرر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عدم الترشح لولاية خامسة. وتم تعيين بدوي رئيساً للوزراء بعد استقالة أحمد أويحيى.

من جانبه قال نائب الوزير الأول الجزائري رمطان لعمامرة، إن الحكومة لا تعارض مشاركة المعارضة في السلطة، مؤكداً أن حكومته ترحب بذلك رغم أنه لا تفاوض على ذلك في الوقت الحالي، لكن النداء موجه «لمن يريد المشاركة في الحكومة سواءً من المعارضة أو المجتمع المدني».

وأضاف لعمامرة في حديثه مع القناة الإذاعية الثالثة الجزائرية، حسب صحيفة «الخبر»، أن «القانون لا يجب أن يكون عائقاً لتجاوز العقبات».

وعن تصريحات الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة الأخيرة، قال لعمامرة، إن «البعض قال إن هناك تناقضاً بين رسالة 3 مارس والرسالة الأخيرة التي قال فيها الرئيس إنه لم يكن ينوي الترشح لعهدة خامسة، وأشير إلى أن في رسالة 3 مارس (آذار) أكد الرئيس أنه لن يكمل العهدة فلا يوجد تناقض».

وعن الحكومة الجديدة، قال الوزير لعمامرة إنها ستضم وجوها جديدة، وستتخذ قرارات هامة.

أما فيما يتعلق بالندوة الوطنية، التي من المفروض أن تضع دستوراً جديداً، فقال نائب الوزير الأول، إن تركيبتها ستجمع بين كل أطياف المجتمع.

وعن المدة التي تستغرقها المرحلة الانتقالية، قال رمطان لعمامرة، إنه يتفهم مخاوف البعض أن تطول، مضيفاً «مدة المرحلة الانتقالية مرهونة بالمجهودات التي ستبذلها كل الأطراف، فكلما عملنا جيداً وبسرعة، سنتقدم بسرعة، فمثلاً الندوة الوطنية يُمكن أن تستغرق ثلاثة أو أربعة أشهر، وبعدها يُمكن تنظيم الاستفتاء على الدستور والرئاسيات عقب ذلك مباشرة، ويمكن أن تنتهي هذه المراحل قبل نهاية العام الجاري».

وعن الحكومة الجديدة، قال الوزير لعمامرة إنها ستضم وجوها جديدة، وستتخذ قرارات هامة.

كما دعت المعارضة الجزائرية، بعد اجتماعها الخامس الأربعاء، «جميع النواب الشرفاء والعقلاء للانسحاب من البرلمان بغرفتيه».

وأكدت المعارضة الجزائرية مساندتها «للهبة الشعبية لتحقيق مطالبها بالاستمرار في المشاركة معها في هبتها وإسنادها مع إدانة الاستخفاف بها واحتقار مطالبها»، وشجبت «تعنت السلطة السياسية القائمة إزاءها، وعدم الانخراط معها في مسعاها، والدعوة للتجند بقوة وسلمية لإنجاح مسيرات الجمعة».

ورفضت قرارات «الرئيس عبد العزيز بوتفليقة شكلاً ومضموناً، باعتبارها تمديداً للعهدة الرابعة بعد رفض الشعب للخامسة، واعتبار أن السلطة السياسية القائمة لا يمكنها أن تستمر خارج أي ترتيب دستوري وضد الإرادة الشعبية، وهي غير مؤهلة لقيادة المرحلة الانتقالية، واستمرارها كسلطة فعليه يشكل خطراً حقيقياً على الاستقرار والأمن الوطنين».

ورفضت الأحزاب الحاضرة، في الاجتماع التوافقي، أي تدخل من الجيش، وأي تدخل أجنبي تحت أي شكل من الأشكال.

وكان الرئيس بوتفليقة أعلن يوم الإثنين الماضي، تأجيل الانتخابات الرئاسية المقررة في أبريل المقبل، وتراجعه عن الترشح لولاية خامسة، إضافة إلى سلسلة من الإجراءات الإصلاحية، بسبب احتجاجات الجزائريين منذ 22 فبراير الماضي على ترشحه.

من جهة أخرى تظاهر آلاف المعلمين الأربعاء، وسط العاصمة الجزائرية للمطالبة بسقوط النظام الذي يقوده الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وللمطالبة بإصلاح شامل للنظام التعليمي.

وقالت معلمة في مدرسة ابتدائية بأحد أحياء ضواحي شرق العاصمة الجزائرية: «جئنا للمطالبة برحيل هذه السلطة، وبتغيير جذري في النظام بأسره، خاصة في قطاعنا، نرغب في وقف برنامج الوزيرة».

وأكدت ادعاءاتها ضد وزيرة التعليم نورية بن غبريت التي حملها المتظاهرون مسئولية «انحدار» مستوى التعليم.

وقالت المعلمة: «لن نصدق ذلك، لكن يمكنك التحقيق فيه. يدرس نفس برنامج التاريخ في السنة الرابعة الإبتدائية والسنة الأولى في الثانوية».